

## الدور الفرنسي الواسع والوسيط على محك الملف الإيراني

السياسي، وإن "عدم وحدة الموقف الدولي وخاصة الموقف الغربي يزيد من تعنت طهران". ولذا ليس هناك من توقع لاختراق كبير على هامش قمة السبع التي تعاني من التناقضات الأميركية - الأوروبية.

للتذكير كان لباريس في حقبة الرئيس الأسبق فاليري جيسكار ديستان دور مفصلي في إطلاق منتدى الدول الصناعية الكبرى المسمى مجموعة السبع والتي أصبحت مجموعة الثماني في 1997 مع انضمام روسيا إليها بعد نهاية الاتحاد السوفيتي والحرب الباردة. لكن أزمة أوكرانيا قادت منذ عام 2014 إلى إخراج موسكو منها وعاد هذا المنتدى غربي الطابع وأقل تمثيلاً من مجموعة العشرين التي تضم أهم اقتصادات العالم.

ترجع الدبلوماسية وتصعد العولة بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية ووصول الرئيس دونالد ترامب قادمًا إلى اهتزاز وضع مجموعة السبع نظراً لسياسة الإدارة الأميركية الأحادية، وتكرهها للاتفاقيات في حقول التغيير المناخي والتجارة الحرة وغيرها، وكانت القمة الأخيرة في كندا أكبر دليل على هذا الوضع الاستثنائي لهذه المجموعة. من هنا لا تبدو مهمة ماكرون سهلة أمام ترامب الذي فاجأ بطرحه إعادة روسيا إلى المجموعة ورحب بذلك وزير الخارجية الروسي بالرغم من التوتر الكبير بين البلدين بخصوص إسقاط التسليح، وفي الدعوة الأميركية لإحراج للثنائي الفرنسي - الألماني الذي ينتظر تنازلات من روسيا في أوكرانيا قبل أي انفتاح. هكذا ليس من الأكيد أن الوساطة الفرنسية وحصر باريس على الدبلوماسية متعددة الأطراف سيسمحان باختراق بعيد للمجموعة ألقها وفعاليتها.



**باريس مصممة على الحفاظ على اتفاق فيينا الذي لا يزال برأيها أفضل وسيلة للسيطرة على البرنامج النووي الإيراني، وهذا يتناغم مع اعتبار إيران له بأنه الصفقة المثلى**

وتزداد صعوبة رهان ماكرون لأن الموقف الإيراني ملتبس وفيه جانب كبير من المخاطرة. من الناحية العملية يتراوح موقف طهران بين بعض تصريحات التهديد وإعلانات التصعيد وممارسته أحياناً. وخلال هذا الأسبوع بينما كان وزير الخارجية الإيراني يعلن استعداد بلاده للعمل على دراسة المقترح الفرنسي، كشفت طهران عن منظومة جديدة للدفاع الصاروخي محلية الصنع في رسالة "هجومية" جديدة بحضور الرئيس حسن روحاني الذي تباهى باستعراض عضلات بلاده العسكرية، ويعني ذلك وجود تناقض مع حديث وزير خارجيته عن مساعٍ لدراسة مقترحات التهديد مع واشنطن. ومما لا شك فيه أن ازدواجية الخطاب تمثل إحدى أدوات الأداء الدبلوماسي لطهران.

وفي هذا السياق يعتقد مصدر إيراني أن "طهران حسمت خيارها بالمحاكاة في الرد على مبادرات ماكرون وغيره، ويعدم التفاوض مع واشنطن على الأمل من الآن وحتى موعد الانتخابات الأميركية"، وتعدّد مساعيها الإيرانية على قراءة معقدة لسبق الموقف الأميركي المرتكز للمواقف الدولية الأخرى، وكذلك لمجمل المشهد الاستراتيجي في ظل افتراضها بعدم وجود قرار أميركي بالحرب خاصة قبل الانتخابات الرئاسية.

في المحصلة تبدو الرهانات على نجاح الوساطة الفرنسية في ملفات السياسة الخارجية محدودة في عالم التنافسية والانتكاف الوطني.

**د. ختار أبودياب**  
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

شهدت فرنسا هذا الأسبوع موعدين دبلوماسيين رفيعي المستوى، أولهما قمة إيمانويل ماكرون - فلاديمير بوتين، وثانيهما قمة الدول الصناعية السبع الكبرى. ومع تراكم الملفات الخلافية والقضايا الساخنة يبدو ماكرون مصراً على الدبلوماسية الوسيطة وعلى إعادة إطلاق الحوار الجيوسياسي مع روسيا والتعامل ببراعة مع قادة غربيين من أمثال دونالد ترامب وبوريس جونسون. لكن من الواضح أن الملف الأصعب سيكون الملف الإيراني الذي يشكّل اختباراً للدور الفرنسي الواسع خاصة مع استمرار مساعي باريس وسط تعقيدات جمة.

بالرغم من فشل مبادرات متكررة للدبلوماسية الفرنسية منذ سبتمبر 2017، ينتهز الرئيس ماكرون فرصة هذا الماراثون الدبلوماسي كي يحاول تمرير اقتراحات يطمح لموافقة إيرانية مسبقة عليها، خاصة وأن المشاورات على أعلى مستوى بين الطرفين لم تنقطع منذ مهمة مستشار الرئاسة الفرنسية إلى طهران.

انطلاقاً من تفاهم مع الرئيس فلاديمير بوتين الذي أشاد بتصعيد فرنسا بالاتفاق النووي للعام 2015، ونتيجة قناعة فرنسية بخطورة وضع المرواح في المكان وعدم استبعاد التصعيد، يكرر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عرضه السابق الذي يقضي بتخفيف العقوبات على إيران أو توفير "آلية تعويض لتمكين الشعب الإيراني من العيش بشكل أفضل"، في مقابل الامتنال التام للاتفاق على أن تتبع ذلك مفاوضات مع إيران حول مسائل رفضت طهران حتى الآن تناولها وهي مسألة الصواريخ الباليستية والانحراف الإيراني في الأزمات الإقليمية.

تبدو باريس مصممة على الحفاظ على اتفاق فيينا الذي لا يزال برأيها أفضل وسيلة للسيطرة على البرنامج النووي الإيراني، وهذا يتناغم مع اعتبار إيران له بأنه الصفقة المثلى التي تخدم مصالحها.

وحسب التقييم الفرنسي، تتجاوز الأزمة القضية النووية، مع انتشار المخاطر على الملاحة الدولية في الخليج ومضيق هرمز، ومن هنا التركيز على "تخفيف التصعيد" والاشتراك مع موسكو في المقام الأول، لأن الأولوية بالنسبة للطرفين تتمثل في عودة طهران إلى احترام التزاماتها، وتخشي العاصمتان من انتقال طهران إلى تطبيق استراتيجية الخروج من الاتفاق النووي بدءاً من سبتمبر القادم، خاصة أنه في الوقت الحالي، فشل الأوروبيون والروس والصينيون بدرجة أقل في الانتكاف أو التخفيف من آثار العقوبات الأميركية.

يتم استئناف المساعي الفرنسية بعد القمة مع بوتين واستقبال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، عشية قمة بياريتز للدول الصناعية السبع الكبرى، حيث سيجاول الرئيس الفرنسي الاستناد إلى دعم أوروبي وكندي وياباني من أجل "إقناع" الرئيس دونالد ترامب بأهمية تخفيف التصعيد مع طهران. وفي هذا الإطار يبدو رهان ماكرون مبالغاً فيه، إذ سبق لسيد البيت الأبيض أن غمز من قننة الرئيس الفرنسي وتوجهه المباشر إليه بأنه "يتكلم باسمه مع إيران لكن ليس باسم الولايات المتحدة"، وهذا التعبير العلني عن الانزعاج الأميركي مرده عدم مجازة باريس ولندن وبرلين للموقف الأميركي، وتكمن وراء ذلك خشية الأوساط الأوروبية من سعي واشنطن للاستفاد بترتيب ثنائي مع طهران في الملف الإيراني، وهو ما يبرأ المصالح الأوروبية.

مقابل ذلك يهزأ مصدر دبلوماسي أميركي من هذا الافتراض ويقول إن "الابتعاد الأوروبي عن واشنطن في هذا الملف لن يساعد على الحل مع جيرانكم".



## أربع سنوات على عودة روسيا للشرق الأوسط

التقرب من الإخوان المسلمين في عامي 2012 - 2013 عندما كانوا في السلطة، غيرت موقفها السياسي بسرعة وانفتحت على النظام المصري الجديد داعية الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، إلى زيارة موسكو وتوسيع آفاق التعاون بمجرد تسلمه السلطة. منذ ذلك الوقت، وقعت روسيا صفقة أسلحة مع الجانب المصري وأجرت مناورة عسكرية في العام 2016. ارتفعت صفقات بيع الأسلحة الروسية لدول المنطقة منذ التدخل العسكري في سوريا وشملت كلاً من مصر وسوريا وإيران والجزائر وتركيا. وتشير التقارير إلى محادثات مستمرة مع عدد من دول المنطقة لشراء السلاح الروسي، فضلاً عن تعاون في ما يخص الطاقة النووية السلمية. في العام 2015، وقعت موسكو والرياض اتفاقية بشأن التعاون في المجال النووي، واتبعها باتفاقية أخرى لبرنامج التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في العام 2017.

ولكن النفوذ الروسي يواجه عقبات تتعلق بضعف إمكانيات موسكو الاقتصادية وعدم قدرتها على تقديم بديل استراتيجي للشراكة التاريخية مع الولايات المتحدة، والتي لا تزال المستثمر الأول في المنطقة والداعم الاقتصادي الأكبر لمصر والشريك العسكري الرئيسي للمملكة العربية السعودية.

نجحت روسيا، في فرض نفسها كلاعب إقليمي في المنطقة ولكن إمكانياتها الاقتصادية المتواضعة، مقارنة بالولايات المتحدة، تحد من فرص توسيع دورها الإقليمي وفرض نفسها كبديل عن الحليف الأميركي.

في الملف اليمني، رغم اعتراف روسيا بالحكومة الشرعية في اليمن، مع بقية أعضاء الأمم المتحدة باستثناء إيران، فإنها منعت صدور عدة قرارات في مجلس الأمن تدين الحوثيين أو تدعو إلى وقف إطلاق النار. دفع ذلك المراقبين إلى توقع تدهور العلاقات بين روسيا والسعودية، ولكن العلاقات بين الجانبين توطدت بزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى موسكو. حاولت روسيا إقناع المملكة بأنه ورغم وجود خلافات بين الجانبين حول سوريا، وبدرجة أقل حول اليمن، فإن هناك الكثير من القضايا المشتركة التي تستحق التعاون الوثيق. على رأس تلك القضايا تأتي مسألة تعديل أسعار النفط التي كانت في أدنى مستوياتها وتشكل قلقاً عميقاً لكلا البلدين اللذين يعتمدان على الإنتاج النفطي. وقد أدى تعاون الجانبين خلال السنوات الثلاث الماضية إلى خفض الإنتاج وارتفاع أسعار النفط. وتبرز البراعة السياسية الروسية أيضاً في مصر. ففي حين عملت روسيا على

**نجحت روسيا في فرض نفسها كلاعب إقليمي ولكن إمكانياتها الاقتصادية المتواضعة مقارنة بالولايات المتحدة، تحد من فرص توسيع دورها الإقليمي**

موسكو ليس من تغيير مجريات الأمور وإنقاذ النظام السوري فحسب، بل من قلبها تماماً. أعلنت روسيا نجاح مهمتها وأصبحت القوة الرئيسية المحركة والراسمة للمستقبل السياسي لسوريا من خلال فرض مسار استئانة السياسي كبديل عن مسار جنيف الدولي، وهو ما عكس هزيمة المعارضة السورية وتراجع حلفائها الإقليميين والدوليين عن دعمها. ولكن عين موسكو لم تكن على سوريا فقط بل على مجمل المنطقة. يمكن المجادلة بأن المصالح الروسية في سوريا، وخصوصاً الاقتصادية منها، لم تكن كبيرة ولم تمثل العامل الرئيسي للتدخل العسكري الذي كان مدفوعاً بالرغبة في إيجاد موطئ قدم في المنطقة. وانعكس ذلك من خلال السلوك الروسي الذي، ورغم الدعم القاطع والدؤوب للنظام بشار الأسد، لم ينح نحو المواجهة مع أعداء النظام السوري في المنطقة. من خلال البوابة السورية ترست روسيا نفسها كلاعب إقليمي قادر على نسج علاقات ودية وإيجاد تفاهات استراتيجية مع كل دولة المنطقة من دون استثناء. ويشمل ذلك حلفاء النظام السوري مثل إيران، وحلفاء المعارضة السورية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا. وبالتوازي مع توطد تحالفها العسكري مع إيران في سوريا، تعزز التنسيق الروسي - الإسرائيلي الذي شمل ضرب مواقع حليفها الموضوعية على الأرض السورية، أي إيران. ورغم الخلافات الكبيرة بين عدد من الدول العربية مع دولة قطر، فقد حافظت روسيا على علاقات سياسية واقتصادية مع الجميع.

## احترموا الشعب الجنوبي وصونوا علاقتكم مع الإمارات

الحرية والانفصال عن وحدة فرضت عليه بالحديد والنار. كفى استهانة بالشعب الجنوبي، فلو كانت حركة المجلس الانتقالي عكس رغبته ولا توافقه هوا، فلن ينفعه دعم دول العالم كلها لفرض إرادته وسيط سلطته على الأرض بهذه السهولة والانسياوية.

ما حصل هو إرادة شعب ورغبة بلاد جنوبية مستقلة في العودة إلى هويتها التي سلبت منها. ويجب على الحكومة اليمنية الكف عن تزييف الحقائق وسلب حق الشعب الجنوبي الذي اختار هذا القرار التاريخي، والتوقف عن تسميم علاقاته مع دول مجاورة ومهمة دفعت الغالي والنفيس لحماية اليمن من العدوان الحوثي. وهل هناك أعلى من دم الجنود الإماراتيين الذي سال على أرض اليمن. ما هكذا تورد الإبل يا حكومة اليمن. احترموا إرادة الشعب الجنوبي وحافظوا على أواصر العلاقة مع جيرانكم.

هو الشعب الجنوبي لرأينا معارك طاحنة وقتالا في الشوارع. عكس ذلك شاهداً توالي التصريحات من القيادات العسكرية والسياسية الجنوبية تعلن انضمامها للمجلس الانتقالي في رغبته الانفصال عن الشمال والعودة إلى وضع الدولة المستقلة، هي إرادة شعب اختار

الشعب الجنوبي الانفصال عن الشمال. أما تحرك الشعب اليمني الجنوبي للانفصال فتم، كما تقول الوقائع، على الأرض دون نزيه الدماء وسقوط قتلى، بل حصل بالتراضي والموافقة والترجيح من غالبية أبناء عدن.

لهذا استغرب جميع المراقبين عن ترك الحكومة اليمنية وتجاهلها لمواقف غالبية الشعب الجنوبي، والذهاب بعيداً إلى دولة مجاورة هي الإمارات. هذا شأن داخلي جنوبي وإرادة شعب توافقت مع تحرك المجلس الانتقالي الذي لو لم يلامس تحركه

**سلام السعدي**  
كاتب فلسطيني سوري

مُرّت أربع سنوات على عودة روسيا إلى الشرق الأوسط من البوابة السورية. ففي العام 2015، أرسلت موسكو قوات عسكرية وطاقمات حربية للدفاع عن النظام السوري الذي كان يتهاوى بصورة سريعة في ذلك الوقت. ونجح تدخلها ذلك في إنقاذ حليفها التاريخي. ولكن الأهم هو نجاح موسكو في إحياء تواجدتها العسكري ونفوذها السياسي في منطقة الشرق الأوسط. في عام 2015، بدأ التدخل العسكري الروسي بمناوبة مغامرة كبيرة. لم يكن من الممكن نفي احتمال أن تفشل موسكو في تغيير مجريات الأمور على الأرض بسبب ما عُرف عن الصراع السوري من تعقيد ومفاجات، بل دفعت حقيقة تعقيد الحرب السورية، التي ضمت عدداً لا يحصى من المجموعات المسلحة وتدخلاً دولياً وإقليمياً عميقاً، إلى الاعتقاد بأن نسبة نجاح موسكو في مساعيها تكاد تكون معدومة. ظهر الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، ليحذر نظيره الروسي، بنبرة لم تخل من التنبؤ وإظهار الحكمة، من التورط في مستنقع جديد يشبه "المستنقع الأفغاني"، في إشارة إلى الحرب السوفييتية التي بدأت في العام 1979 لتستمر عشر سنوات وتقتود، من بين أسباب عديدة أخرى، إلى إنهيار الإمبراطورية السوفييتية وانهارها مطلع التسعينات. ولكن التدخل الروسي نجح بصورة فاجت الجميع. بوتيرة سريعة تمكنت

**غنيم الزعبي**  
كاتب كويتي

غير صحيح أن القوة العسكرية كانت هي العامل الأكبر في اكتساح المجلس الانتقالي لعدن ومؤسسات الحكومة، لأن الطرف الثاني أيضاً مدجج بالسلاح. ولم نسمع عن معارك طاحنة ومقاومة شرسة، بل سمعنا وشاهدنا ترجيحاً ودعمًا وانضماماً لحركة المجلس الانتقالي من أغلبية الكوادر العسكرية والحكومية في عدن. الشعب اليمني من أكثر الشعوب صلابة ولن يفرض عليه أحد عكس ما يريد بالقوة. فحركة المجلس الانتقالي لاقت قبولا من أغلبية الشعب الجنوبي الذي فرض عليه الرئيس السابق علي عبدالله صالح الوحدة بالقوة، ولم تتم تلك الوحدة إلا بعد معارك طاحنة مات فيها الآلاف من الطرفين. فإن كان هناك غضب وفرض واقع بالقوة فهي الوحدة بين اليمنيين وليس اختيار

